الحوار ... نحو إدراك أفضل! «2-1»

عبدالله عمر باوزير ●

عندما نتحاور في الشأن الوطني..لا يعني أننا نتفاوض كأطراف مختلفة الأهداف وإن اختلفت برامجنا السياسية وتقاطعت وسائلنا وإدارتنا.. ووصولاً إلى الأهداف المتمثلة في الأمن والاستقرار والتنمية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فهذه أهداف لا أظن انه يوجد سياسي حصيف يستطيع ان يعبر عن رفضه لها بصرف النظر عن ما يعبر عنه حزبه السياسي، وطنياً كان أم فوق الوطنية أو حتى دونها!!

بناءً على تلك الأهداف التي يفترض أن جميع مكونات منتظمنا السياسي تقول بها وتعمل لأجلها، لأنها تكونت كتنظيمات سياسية لتحقيقها –القديمة منها التي نشأت لتحرير هذا الوطن من كبت واستعباد الامامة الكهنوتية والاستعمار الانجلوسلاطيني أو تلك التي نشأت لمواجهة الشمولية والتشطير وحقبة الصراعات على السلطة، خلال مرحلة التشطير السياسي والإيديولوجي فضلاً عن ما فوق ذلك القوى القومية والاسلامية والتي ظلت تعمل في الخفاء حتى إعادة وحدة الوطن في ٢٢ مايو عام١٩٩٠ م والتي جاءت متلازمة مع الاعلان عن التعددية السياسية مما أتاح كل هذه التكوينات الانتقال إلى العمل السياسي العلني والاحتكام إلى الشعب اليمني..الذي استعاد وحدته السياسية وتجاوز، وانتقل من الشمولية التعديدية ومن الصراع على السلطة الى التداول السلمي للسلطة.

وأصبح أمام تحديات التحديث والتنمية وتجاوز مخلفات وموروثات مرحلتي التجزئة والتشطير فضلاً عن ثقافتها وشعاراتها التي لم تكن صالحة حتى لذلك الزمن الذي غادره الوطن والمجتمع اليمني–فكيف بمن يتشبث بها اليوم وبعد عقدين من الزمن بما فيها من تحولات؟! تحقق خلالها الكثير على صعيد التنمية–والتحديث بما في ذلك البنى–الدستورية لترسيخ دولة النظام والقانون حيث تمكن الشعب من ممارسة سلطته وتفويضها لمن يريد أو يأنس فيه جدارة لتمثيله في سلطات الدولة.

ذلك ما جسدته الانتخابات النيابية٢٠٠٣ م وأكدته الانتخابات الرئاسية والمحلية–الثانية٢٠٠٦ م وجميعها كان التنافس بين البرامج والمرشحين مشهوداً على اختلاف منابتهم واتجاهاتهم وبينهم من تحالف وشكل كتلة مشتركة في الانتخابات النيابية والمحلية والرئاسية، لمواجهة الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) الذي أعلن عن برنامجه السياسي في مؤتمره العام السابع بمدينة عدن في ديسمبر٢٠٠٥ م للبناء المؤسسي للدولة، قبل الانتخابات الرئاسية والمحلية بثمانية أشهر بوضوح وشفافية.

ذلك البرنامج الذي تضمن التحول إلى نظام برلماني..ثنائي المجلسين بحيث تتكون السلطة التشريعية من مجلسي النواب والشورى إلى جانب تطوير النظام الانتخابي بناء على تجارب الانتخابات السابقة فضلاً عن بقية السلطات القضائية والمحلية والتنفيذية –المتمثلة في الإدارة السياسية العليا للدولة وكذلك المحلية..من خلال البناء الهيكلي والمؤسسي للدولة–بحيث يتم الاعتماد على جهاز حكومي أصغر، مؤهل ويعمل بكفاءة وفاعلية لتحقيق وظيفة ودور الدولة–بعيداً عدن المركزية الاعتماد على السلطة المحلية لإدارة الوحدات الإدارية، في المحافظات والمديريات وتطويرها وتحديثها بنيوياً ومؤسساتياً على النحو الذي يكفل لها أداء وظيفياً..عصرياً ويعظم من دورها على صعيد التنمية.

ذلك البرنامج واجهة تكتل الأحزاب ..المشتركة، ببرنامج سياسي وانتخابي واحد، تضمن التحول إلى (النظام البرلماني) وتغيير النظام الانتخابي..المعمول به حسب الدستور والقوانين المنظمة للانتخابات، الذي أعطى المواطن حق انتخاب ممثليه إلى السلطة التشريعية –من بين المرشحين من أبناء الدائرة الانتخابية–أو الوحدة الإدارية –في محافظته ومجتمعه–المحلي، إلى نظام القائمة النسبية .

هذا النظام الذي بموجبه تتقدم الأحزاب إلى الناخبين بقوائم مرشحيها دون ما اعتبار لموطن المرشح !!الذي لا يمثل مجتمعه بالضرورة في الدائرة الانتخابية بقدر تمثيله للحزب..بناءً على الأصوات التي تحصل عليها القائمة يتم تحديد المقاعد للحزب في مجلس النواب وربما الشورى إذا ما اعتمد نظام برلمان من مجلسين، والانتخاب بنظام القائمة المعمول به في (إسرائيل) وهو ما جرت بموجبه الانتخابات العراقية بموجب الدستور العراقي..بعد الاحتلال.

هذا النظام..الذي ألفته الكثير من الدول غير إسرائيل التي يعتمد الحد الأدنى لتمثيل أي حزب في (الكنيست–مجلس النواب) ٥٪ من المجموع العام للناخبين–أملته ظروف تكوينات المجتمع الصهيوني–واثنياته العرقية والثقافية، التي وحدتها العقيدة الصهيونية، ولأسباب مذهبية وعقائدية..يهودية وان كانت على درجة أقل .

هذا المشروع حمله برنامج تلك الأحزاب..لتأمين توسيع دائرة تحالفاتها لكونه يضمن للأحزاب الصغيرة –الجهوية منها، والفئوية الحصول على مقاعد في المجالس النيابية–وكذلك المحلية في الوقت الذي يلغي نظام القائمة تمثيل النائب–لمجتمع دائرته المحلية، يكرس نفوذ البيروقراطية الحزبية ونفوذ زعاماتها ولجانها المركزية من خلال اختيارها للمرشحين وتحديد الأولوية في الحصول على المقاعد..من بين مرشحيها.

■ أما النظام البرلماني–فهو نظام يخضع الإدارة العليا –السياسية أي الحكومة..لتوافقية الأحزاب داخل البرلمان أو خارجه، الأمر الذي يحد من أداء مؤسسات الدولة التي تخضع إدارتها بالضرورة إلى أن تتقاسم الأحزاب–المتحالفة– داخل البرلمان..بالمقاعد الوزارية للحكومة.

هذا البرنامج..الذي تقدمت به الأحزاب –المتحالفة في المشترك، كان واضح الأهداف والتي لا تتوقف على استبدال التمثيل في السلطة التشريعية–للمجتمع وسلطته، إلى تمثيل الأحزاب، بل وإخضاع السلطة التنفيذية لها–لا لسيادة الشعب التي يمثلها رئيس الجمهورية –الذي يتم اختياره من قبل الشعب مباشرة مما يحول منصب رئيس الجمهورية من منصب سيادي يمثل سلطة الشعب–إلى منصب بروتوكولي– دوره لا يتجاوز..رجل علاقات عامة–لتمثيل الدولة في المراسم البروتوكولية في الوقت –الذي يتولى رئيس الوزراء–السلطة التنفيذية.

هذا كان برنامج الأحزاب–المشتركة التي تحالفت عشية الانتخابات النيابية٢٠٠٣ م ونافست بموجبه في الانتخابات الرئاسية والمحلية٢٠٠٦ م بمرشحها إلى الرئاسة، وهو المهندس :فيصل بن شملان، ومرشحيها إلى المجالس النيابية والمحلية وحصلت على ما يزيد على ١٩ ٪ بقليل من الأصوات لصالح مرشحها إلى الرئاسة في الوقت الذي لم تحقق ذات النسبة لمرشحيها إلى المجالس المحلية ..مقابل مرشح (المؤتمر) إلى الرئاسة فخامة الرئيس :علي عبدالله صالح الذي حصل على ٧٦٪ من الأصوات الناخبة في الوقت الذي حصل (المؤتمر) على ما يقارب٨٠ ٪ من مقاعد المجالس المحلية على مستوى المحافظات ووحداتها الإدارية .

كان يفترض بالتكتل–الحزبي المشترك، ان يضطلع بدوره ومسؤوليته السياسية التي تفرض عليه جملة من الوظائف في الحياة السياسية –الديمقراطية وعلى صعيد ترسيخ الوحدة الوطنية –وفقاً والمدلول السياسي والتنظيمي للمبادئ والأهداف التي يقوم عليها الحزب–والتي عرفه عدد من المفكرين والفلاسفة مثل (موريس ديفيدجيه وماركس ويبر ولوك، ود.نبيلة عبدالحليم كامل في كتابها :الأحزاب السياسية في العالم المعاصر وغيرهم) فضلاً عن ما حمله خطاب تلك الأحزاب السياسي والإعلامي–السابق لشهر سبتمبر٢٠٠٦ م والذي عبر عن محاولة هذه الأحزاب كسب صوت الناخب للوصول إلى السلطة من خلال إرادة الشعب، وهو المتوقع يومها على الأقل مساهمة منها على صعيدي ترسيخ النظام السياسي والوحدة الوطنية.

إلا أن التحالف..الذي بدأ مبشراً يومها على صعيد ترسيخ النظام السياسي–الديمقراطي وخاض الانتخابات النيابية والمحلية والرئاسية حسب القواعد القانونية المنظمة للانتخابات–كسلطة، وبموجب أحكام الدستور–وشرعيته كونه قانون الدولة الأول الذي يجسد حقيقة العقد الاجتماعي–لمكونات المجتمع اليمني وحقوقه السياسية وواجباته الوطنية، التي كفلت له على مستوى الجماعات والأفراد–حرية الرأي والتنظيم السياسي والمدني وألزمت القائمين في إدارة مختلف مؤسسات الدولة بأحكامه–وفي مقدمتها سلطة القانون..بحيث لا تستطيع أي سلطة في الدولة تخطي أحكامه..التي بموجبها أخذ النظام السياسي والدولة مشروعيتهما في ممارسة السلطة من قبل السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) والتي في مجموعها تمثل–سلطة الشعب بموجب الدستور..والقوانين التي تخولها وحدها القوة القهرية بما في ذلك العنف لحماية المجتمع فقط.

■ كل ذلك كان حواراً تفاعلياً بين الأحزاب السياسية في السلطة والمعارضة خلال الدورات الانتخابية مع الشعب مالك السلطات ومفوضها أكانت نيابية أم رئاسية أو محلية، تنافست فيها البرامج والمشاريع..لتحديث النظام السياسي وبناء الدولة الحديثة وان اختلفت في آليات إدارتها للدولة وبأي نظام سياسي–ديمقراطي يجب أن تدار الدولة وتتحقق أهداف المجتمع اليمني في التنمية..ومغادرة ماضويته وموروثاتها المعيقة لتقدمه الاجتماعي والاقتصادي ..حوارات تفاعلية، الكلمة الفصل فيها للشعب..والشعب فقط فهو مالك السلطات ومصدرها وهو المستهدف بالحوار السياسي أو الفكري لا سواه في جميع البرامج.

لكن الموقف اختلف..لاختلاف نتيجة الانتخابات التي جاءت لصالح ترسيخ النظام الرئاسي والذي يؤكد الفصل بين السلطات ومؤسساتها التشريعية والسياسية ممثلة في مؤسسة الرئاسة التي تستمد سلطتها من الشعب–لا البرلمان، وهذا في حد ذاته استفتاء على خيار الشعب في نوعية النظام الذي يريد، وكان جديراً بذلك التكتل–القبول بالنتيجة ومقابلة مبادرة الرئيس ودعوته إلى الحوار الوطني على إثر إعلانه–التوجه إلى الحكم المحلي في عدن..بعد ثلاثة أشهر من انتخابه..تأكيداً على دور هذا التكتل الحزبي–المعارض في بناء الدولة الحديثة وتعبيراً عن مدى مسئولياته الوطنية والسياسية إلا ان الموقف جاء مغايرا لما بدأ مبشراً عشية إعلان ذلك التكتل، في تجاوز تلك الأحزاب مواقفها وثقافتها السابقة–السياسية والإيديولوجية (الانقلابية) واتجاهاتها المتصادمة التي عبرت عنها اتهاماتها لبعضها بعضاً بالجهل والخطل السياسي وعدم الالتزام بقيم المجتمع اليمني وثوابته القومية والدينية إلى آخر ما في الذاكرة من مضامين خطابها السياسي– الذي صعد الخلافات عام١٩٩٣ م إلى أزمة سياسيه أدت إلى حرب صيف١٩٩٤ وهي الحرب التي تجاوز المجتمع والدولة ذيولها وتداعياتها على صعيد الوحدة الوطنية من خلال الاحتكام إلى الشعب في الانتخابات النيابية الثانية١٩٩٧ م وما تبعها على صعيد التعديلات الدستورية –التي بموجبها تحرر النظام السياسي من الخضوع للتوافقية–السياسية للأحزاب في السلطتين التشريعية والتنفيذية والتي بناءً عليها تمت الانتخابات الرئاسية الأولى..وتبعتها الانتخابات المحلية الأولى أيضا على طريق بناء الدولة الحديثة الذي تضمنه برنامج ((المؤتمر)) في مؤتمره السابع بعدن٢٠٠٥ م وعكسته أهداف برنامج رئيس الجمهورية للانتقال إلى الجمهورية الثالثة أو اليمن الجديد، لذا ولأهمية المشاركة السياسية وتحمل المسؤولية الوطنية سياسياً تواصلت مبادرات الرئيس ودعواته إلى الحوار الوطني في الوقت الذي كان التكتل المعارض يصعد من تأييده للحركات الجهوية والفئوية المعبر عنها مثل التمرد الحوثي في صعدة– والحراك الجنوبي.. بل واستثمارها سياسياً في حواراته التساومية، مما أتاح الفرصة لتنظيم القاعدة–إلى النفاذ إلى الساحة اليمنية ممارسة أعماله الإرهابية وهي أعمال دون شك أخطر بكثير من هذه الجيوب–المتمردة التي لم تدنها هذه الأحزاب بل ذهبت إلى حد مطالبتها بالمشاركة في (حواراتها الوطنية) التي دعت إليها..في مواجهة الدعوات إلى الحوار الوطني–التي وجهها الرئيس:علي عبدالله صالح من موقعه السيادي في رئاسة الجمهورية كرئيس لكل اليمنيين في ظل هذه الأوضاع والمخاطر–المهددة للأمن القومي .

استمر الحوار–التفاوضي أو التساومي من مطلع٢٠٠٧ م حتى ١٩فبراير٢٠٠٩ م الذي تم فيه توقيع اتفاق بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب ذلك التكتل الرباعي. وكان الاتفاق واضحاً ومبرراً لإجراء التعديلات الدستورية ومنها المادة)) ٦٥ ((المتعلقة بمدة مجلس النواب وذلك لتمديدها لمدة سنتين، بهدف إتاحة الفرصة أمام الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني لمناقشة التعديلات الدستورية – لتطوير النظام السياسي والنظام الانتخابي ولتمكين الأحزاب السياسية الممثلة في مجلس النواب من مناقشة المواضيع التي لم يتفق عليها أثناء إعداد التعديلات على قانون الانتخابات وتضمين ما يتفق عليه في صلب القانون .

هذا الاتفاق الذي جاء نتيجة لحوار سياسي– تساومي كانت نتيجته تأجيل الانتخابات، وهي نتيجة كان المؤمل فيها أن تشكل أرضية لحوار وطني..جاد يهدف إلى تطوير النظام السياسي، لكي يتحمل الجميع المسؤولية الوطنية..تجاه مجمل القضايا التي ستحدد من خلال (الحوار الوطني) إلا ان ذلك لم يتم لتغلب ذهنية– الحوار التفاوضي– التساومي، رغم–الاتفاق على تشكيل لجنة المائتين للتهيئة للحوار الوطني مناصفة لا حسب الأغلبية النيابية، بين ((المؤتمر وحلفائه)) والمشترك وشركائه في ١٧ يوليو٢٠١٠ م وبناء على ذلك المحضر تم تدشين الحوار في ٧ أغسطس وفي ذلك الاجتماع– الذي رعاه فخامة رئيس الجمهورية.. تم خلاله اختيار أعضاء لجنة الثلاثين المكلفة بوضع أجندة الحوار وموضوعاته وبدأت بشائر نجاح الحوار–مبشرة في الأفق السياسي، لكن ذهنية المساومة والتفاوض ظلت هي المهيمنة وغير قابلة لإفساح المجال امام ثقافة–الحوار رغم كل المقولات التي تطرح عن الأهداف، وفي مقدمتها بناء الدولة اليمنية–الحديثة أي دولة المؤسسات .

■ تلك الطروحات والدعوات التي تطالب بها قيادات سياسية واجتماعية على رأس التنظيمات المكونة للمشترك.. لا يمكن إدراجها في حوار وطني لأنها وببساطة تطرح للضغط على المؤتمر مستخدمة الأوضاع التي أسهمت في التهيئة لها على مدى السنوات–الثلاث كوسائل ضغط ..إلى حد المطالبة بإشراك التمرد في صعدة والعناصر المتورطة في الخروج على الدستور والنظام والقانون في الداخل والخارج في الحوار ..وذهبت بعض قيادات المشترك إلى حد المطالبة بنقل الحوار إلى الخارج فضلاً عن إلغاء المؤسسات الدستورية– المنتخبة وإحلال ممثلي التنظيمات والأحزاب في ((الحوار الوطني)) بديلاً عنها، وفي ذلك نسف للشرعية الدستورية بل والنظام السياسي، وهذا بدوره سيؤدي إلى الإضرار بكل ما تحقق على مدى السنوات العشرين الماضية لا على صعيد ترسيخ النظام السياسي– الذي حملته البرامج السياسية والانتخابية وقال الشعب فيها كلمته–الفصل في الانتخابات النيابية٢٠٠٣ م والرئاسية والمحلية ٢٠٠٦م فحسب–بل وعلى صعيد الوحدة الوطنية ونسيجها الاجتماعي، الأمر الذي يفرض على الجميع الوقوف بجدية لمواجهة هذا (الحوار التساومي) الذي تمارسه مكونات المشترك والتي استطيع بكل موضوعية القول:إنها ما زالت مشدودة إلى ثقافة شمولية..متعالية على الشعب ووعيه السياسي وحسه الوطني وإلا ماذا تعني لها سلطته التي مارسها في انتخابات حرة ومباشرة نيابية ومحلية ورئاسية..سيادية؟! وجميعها تقدمت فيها إليه وقدمت نفسها وبرامجها–لترفض نتائجها وآخرها– النيابية٢٠٠٣ م والرئاسية –السيادية٢٠٠٦ م المتزامنة مع ثاني انتخابات محلية، أراد منها رئيس الجمهورية وهو يمثل سيادة الشعب وسلطته دستورياً ان يجعل منها الأرضية الصلبة لبناء الدولة اليمنية الحديثة، أي دولة المؤسسات والقانون–لمغادرة الماضي–إلى آفاق المستقبل من خلال المعاصرة.

■ المطلوب (حوار وطني) وعلى الجميع النظر إلى الجميع بشكل كلي في المجتمع اليمني على اختلاف تعبيراته وتنظيماته السياسية والمدنية..ان يوقفوا هذا النزيف المتمثل في تبديد الزمن والسلوكيات السياسية المراهنة على استدامة الأوضاع الاقتصادية والإدارية والأمنية لاتخاذها جسوراً للعبور إلى السلطة أو على الأقل لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية–حزبية وذاتية..ضيقة.

حوار وطني..يهدف إلى تصحيح تلك السلوكيات وفي مقدمتها إعادة الأحزاب والتنظيمات السياسية في منتظمنا السياسي– إلى دورها الوظيفي ومداليله–كما هي الأحزاب السياسية في الدنيا بأسرها وخصوصاً في الدول ذات النظم التعددية السياسية للديمقراطيات الحديثة.

لذلك استعرضت تلك الظروف التي تم خلالها تكوين–التكتل السياسي–المعارض والذي تكون وجمع بين اتجاهات متعارضة وأفكار متنافرة لأحزاب وتنظيمات وحدها التوجه الجاد للرئيس :علي عبدالله صالح وهو يمثل مشروعية دستورية وسيادية..يدركها جميع الفرقاء في المنتظم السياسي أو يفترض ذلك بناءً على المدلول الوظيفي للحزب السياسي وفي مقدمتها تولي الحكم لإدارة الدولة والمجتمع، من خلال سعيه الدائم والمنظم بالوسائل المشروعة إلى توسيع دائرة أعضائه وأنصاره بكسب أصوات الناخبين لتمكينه من الحصول على تفويض منفرداً أو مؤتلفاً إذا ما توفرت له الأغلبية–النيابية التي–تمكنه من تشكيل الحكومة.

لذلك فإن المدلول الوظيفي ..لا يتوقف على (الحكم) بل هناك مجموعة من الوظائف التي يفترض أن يؤديها الحزب في السلطة أو المعارضة.

موسم فرح

إياد الموسمي

أراد الله الفرحة أن تتم وخذل الشؤم والنحس والمخاوف والتنبؤات الاستباقية في وطننا الكبير.

قطر نجحت في استضافة (كأس العالم ٢٠٢٢م) ونالت ثقة الفيفا من بين عدد من الدول الكبيرة والمنافسة أثبتت أنها منافسة كبيرة.

أيضا (اليمن) وبطولة خليجي ٢٠ سبقها مخاوف وتوجسات المتوجسين وها هو الآن يشرف على الانتهاء بنجاح لم يسبق له نظير بشهادات الجميع بالفعل إنها الثقة بالنفس والإيمان القوي بالنجاح حينما يكونان حاضرين تتبدد أمامهما كل الصعاب والعثرات وتتحقق الأمنيات والأحلام ويبرز (عنوان النجاح) وبذلك يحق للجميع أن يفرح في كل بلداننا لأن أفراحنا مستمرة وهو موسم للفرح في مختلف الأصعدة تزامنت أعيادنا الوطنية في اليمن وعمان والإمارات ولبنان وغيرها التي احتفلنا بها كذكرى للقضاء على المعاناة مع نجاحات كبيرة تحققت لنا.

موسم فرح رياضي من الدرجة الأولى في اليمن جمع الأشقاء وصدر للعالم كل معاني الحب والوفاء والتآخي.

نعم إنه موسم فرح عربي – خليجي بكل ما تحمله الفرحة من دلالات ، ففرحة الكأس الخليجي الذي احتفلت به اليمن وأنجزت مراسيم زفافه دعمتها فرحة فوز قطر وعززت من نجاحاتنا وأشبعتنا فرحا وسرورا.

وعلى قدر ما تحققت لنا من أفراح وتحقيق آمال فإنه زاد من ثقتنا بأنفسنا ولا شيء محال أمامنا إن صدقنا أنفسنا وقوينا الإرادة في الوصول إلى ما نريد.

أخيرا هي بشائر الخير تستوطن ديارنا وهذه البدايات هي نقطة تحول في اهتمامنا ببعضنا وتقوية روابطنا المتينة ببعضنا.

فوحدة الفرحة في قلوب الملايين جديرة بالتمسك بها ودعمها لتشمل وحدتنا الكاملة.

الطالب ...بين البيت والمدرسة

أنور الحائر

أتى ألي ّ صديقي العزيز أبو إبراهيم ، قال في ولدي يدرس في الصف السابع بمدرسة كذا وكذا، كان شاطراً ومتميزاً بمستواه الدراسي العام الماضي ..

وهذا العام خاب ظنه فيه وأصبح مستواه سيئاً جدا، وكان يعتقد أن ابنه في المدرسة يوميا ، وفي نفس الوقت المدرسة تظن أنه في البيت ، والذي اتضح أنه بصحبة بعض طلاب فاشلين أخذوه إلى درس جديد في أحد مقاهي الانترنت.

سألني صديقي: (تقول) لماذا إبراهيم فضل مقهى الانترنت؟.

قلت :ربما لأنه مخبأ ممتاز يحجب الطلاب الفاشلين عن أنظار الناس وعن البيت والمدرسة، وما أدراك يا صديقي أن إبراهيم يغيب عن المدرسة ويذهب إلى مقهى الانترنت؟.

قال: مصروف البيت (الزلط) نقصت أربعة آلاف ريال ، وباعتبار ابني وحيداً والباقي بنات سألته قبل أن أسأل البنات! واعترف سريعا أصابني بصداع شديد.

قلت يا أبا إبراهيم ،احمد ربك أن الفلوس كشفت الحكاية باكرا، ولولاها لاستمر إهمالك لمتابعة ابنك على مدار العام الدراسي.

قال: (وذلحين) أتيت إليك وأنا الآن أطلب منك أن تذهب معي لإغلاق مركز الانترنت!

قلت: وهو كذلك ، غدا تأتي إليّ في الصباح ونذهب معا إلى هناك ، طبعا وافقت الذهاب معه ليس لإغلاق مقهى النت الذي ليس لدي أية صلاحية بذلك ، وإنما شعرت أن المشكلة خطيرة لا تقتصر على إبراهيم فقط، بل الكثير من أمثاله ممن يتغيبون عن حضور المدرسة نتيجة اهمال أولياء الأمور لمتابعتهم في الحضور ومتابعة مستواهم التعليمي يوميا..

في صباح الأحد من الأسبوع الماضي وصلت مع صديقي إلى أحد مقاهي الانترنت القريبة من المدرسة ، وقبل أن ندخل طلبت من صديقي أن يسكت وأنا سوف اتولى الأمر، دخلنا المقهى ، ويا أسفاه المقهى مليء بالطلاب يرتدون الزي المدرسي الأصفر والأخضر.

أخذنا جولة سريعة في ذلك المقهى الواقع في حي (الأصبحي) وتبين لي شخصيا أن أكثر الزبائن ذلك الصباح وبنسبة٩٩ ٪ من الطلاب ، منهم جالسون على كراس وآخرون في غرف داخلية مخصصة (لموالعة القات عصراً) وفئة ثالثة بالسقف (دور ثاني)، وأثناء تجوالي كنت أحاول أشاهد، ماهي الدروس التي يشاهدوها الطلاب وتتفوق على دروس المدرسة؟ لن تصدقوا! وجدت بعض الطلاب في سن المراهقة وهم يشعلون السجائر، ويشاهدن على شاشاتهم كتابة (موقع محجوب) ، والاستمرار المتواصل في المحاولة أكسبهم خبرات فنية للوصول لمبتغاهم ، وفئة من الطلاب الصغار مندمجون مع بعض الألعاب بعضها تقدم صورة مغلوطة عن الإنسان العربي وتصوره أنه إرهابي يتم الفوز بالقضاء عليه ، الأهم من هذا كله اختلاط الشباب مع الأطفال وأحيانا يحدث فيها الكثير من التجاوزات من تحرش إلى تدخين إلى دخول مواقع إباحية..! يجب على الجهات المختصة منع فتح مثل هذه المقاهي بالقرب من المدارس، وعلى أولياء الأمور متابعة أبنائهم وحضورهم في المدارس يوميا ، وكذلك على المدارس إبلاغ أولياء الأمور عند غياب الطالب إما باتصال أو بإشعار مع طالب آخر!!

هل أصبحت هذه المقاهي والمحال أمراً لا مفر منه تفرضه حركة التطور العلمي والتقني ، أما أن وجودها يتعارض مع الهدف العلمي الذي صمم من أجله جهاز الكمبيوتر أو الانترنت؟

●●●

الأستاذ خالد الذبحاني أشكرك على الصور التي وصلتني وهي عن فن العمارة القديمة في ذبحان (تعز) وكونها جميلة تستحق البحث والدراسة الأثرية سوف أرسلها إلى زملاء في مجال الآثار الإسلامية.

رحلتي إلى مصوع (٢)

حسين البكري

طلبت من سائق الباص أن يسمح لي أن أنام ليلتي داخل الباص مع التكييف الملطف للجو مقابل أي مبلغ يريده فلم يوافق فحزنت ..

اخترت لنفسي غرفة سقفها مازال قائما رغم انهيار بعضه فالفندق كان ملكا لرجل أعمال ايطالي ولم يسلم من القذائف الحربية .. وتضايقت جدا لعدم وجود الماء النظيف كي أستحم وأنتعش فرأيت البنات والأولاد يحضرون لي الماء بمرح قائلين: نحن في خدمتك أيها الصحفي .. عذرا نحن في بداية عودتنا إلى وطننا .. في المرة القادمة ستجد هذا الفندق عال العال وكما كان ومن شدة سخونة الجو كنت أحاول القفز بين ثناياه للهروب من قسوته ، مرت الساعات وأنا أبذل جهدي كي أنام دون أية فائدة فقررت الذهاب إلى البحر لشراء بعض ماء الشرب إلا أن ألعاب البنات والأولاد ومرحهم المكثف كان لها تأثير مغناطيسي .. فقضيت وقتي معهم اتفرج عليهم حتى الصباح وحين نظرت من نافذة غرفتي رأيت مسبحا فخما بدون ماء وفوق أشجار حديقته الغناء التي تحولت إلى حطام لعدم وجود الماء ثم رأيت آلافاً من طيور (الغربان) وكأنها تحتج على ما جرى للمكان من تخريب من خلال العنف المستمر مع ضرب أغصان الأشجار اليابسة بأقدامها وأجنحتها بل وخيل لروحي أني سمعتها تقول: أعيدوا الحياة إلى هذا المكان .. ألم تنته الحرب بعد؟.

H__elbakri@hotmail.com